

## سمات خطاب تعليقات قراء الصحف الإلكترونية على قانون الخدمة المدنية بالتطبيق على موقع اليوم السابع د/ أمال كمال طه (\*)

### مقدمة:

استطاعت المواقع الإلكترونية الإخبارية عبر التقنيات الحديثة التي وفرتها شبكة الانترنت أن تكون مصدر جذب لقطاعات متنوعة من المستخدمين ، وساعدت تطبيقات الجيل الثاني web2 فى إتاحة تقنيات تدعم مزيدا من الأدوار التفاعلية لقراء مواقع الصحف الإلكترونية ، حيث ساعدت تلك السمات التفاعلية المستخدمين فى التعبير عن آرائهم والتحول إلى مشاركين إيجابيين فى العملية الاتصالية ، حيث أتاحت التفاعلية تبادل المحتوى بين المستخدمين والتعليق على الأخبار وإبداء الرأى فى القضايا المتنوعة ، وتعد تعليقات القراء على المواقع الإخبارية الإلكترونية أحد أبرز صور التعبير عن الرأى والنقاش والتفاعل مع ما يطرح من قضايا ومشكلات.

وقد أظهر الكثير من الدراسات زيادة انتشار التعليقات فى العديد من المواقع الإخبارية فى مختلف دول العالم . وقد توصل Lee & Jang 2010 إلى أن حوالى ٨٤% من مستخدمى الأخبار يقرأون التعليقات على الأخبار على الأقل مرة واحدة أسبوعيا .<sup>١</sup> فى حين توصلت دراسة أخرى إلى أن ٦٥% من القراء يقرأون التعليقات على الأخبار طوال الوقت ، وفى نتائج مسح قومى أجراه مركز Pew للبحوث تبين أن ٢٥% من مستخدمى الانترنت الأمريكيين يقومون بالتعليق على قصص خبرية.<sup>٢</sup> وقد تبين أن هناك بعض السمات فى القصص الإخبارية تؤثر على عدد التعليقات المصاحبة لها ، وأن من ٢٠% إلى ٥٠% من التعليقات التى يكتبها المستخدمون تتضمن استجابات على تعليقات مستخدمين آخرين.<sup>٣</sup> كما أن مواقع الصحف الإلكترونية ترتب الموضوعات الأكثر تعليقا وتضعها فى قائمة الموضوعات الأكثر مشاهدة وتعتبر ذلك مؤشرا على أهمية هذه الأخبار ، كما خلص الباحثون إلى أن تعليقات القراء لا تؤثر فقط على إدراك القراء للرأى العام ولكن أيضا يمكن أن تغير الآراء الشخصية للقارئ، حيث تنظر هذه الدراسات إلى الموضوعات

(\*) الأستاذ المساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة حلوان.

الإخبارية وتعليقات المستخدمين عليها كمصادر تتنافس في التأثير على إدراك الأفراد للواقع.<sup>٤</sup>

وقد أثار في الآونة الأخيرة قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥<sup>٥</sup> العديد من ردود الفعل في المجتمع المصرى سواء الغاضبة من قبل العاملين الذين ينطبق عليهم القانون أو المؤيدة من قبل الحكومة التي تعتبره خطوة كبيرة نحو إصلاح الجهاز الإدارى للدولة للخروج من مأزق تزايد أعداد العاملين فى الدولة وارتفاع نسبة أجورهم فى الموازنة العامة وفى الوقت ذاته عدم تحسن مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة .

وعلى الرغم من أن القانون قدم إطارا واضحا لإصلاح الوظيفة العامة وتضمن عددا من الإيجابيات<sup>٦</sup> من بينها الإعلان عن الوظائف الشاغرة والاعتماد على الاختبارات فى شغلها، وزيادة نسبة الأجر الثابت مقارنة بالمتغير، وتنظيم المعاش المبكر لمن يرغب فى ترك الوظيفة العامة، ومنح العاملات إجازة رعاية طفل مناسبة، وتقييم أداء العاملين بما يتيح للمجتهد منهم الترقى ، إلا أنه قد برزت ردود الفعل الغاضبة من قبل العاملين بالجهاز الإدارى وبرزت حالة احتجاجية واضحة تجاه هذا القانون. وتركزت أبرز الانتقادات الموجهة له فى عدم خضوع كافة الجهات لأحكامه، وتعدد الأجهزة التى تقع خارج نطاق تطبيق القانون، وقواعد التعيين والترقيات والتقييم للعاملين وتقارير الأداء ، وقواعد النقل والإعارات والإجازات والمعاش وغير ذلك الأمر الذى دفع إلى مزيد من القلق والتوجس لدى الموظفين بشأن أوضاعهم الوظيفية والمادية مستقبلا .

ومما يجدر ذكره أن القانون ليس مجرد نصوص فنية وقانونية بل هو ظاهرة اجتماعية معقدة ، ينبغى مراعاة آليات تنفيذه وفهم الناس واقتناعهم به، وتشكيل رأى عام واع يتفهم مزايا وسلبيات هذا القانون ويحتاج آليات للتنفيذ لضمان نجاح تطبيقه.

ويقدر الباحثون والسياسيون أهمية المشاركة فى الحياة المدنية الحديثة وصنع القرار كعنصر جوهري لتحقيق الديمقراطية ، فالمواطنون ينبغى أن تكون لديهم فرصة متساوية لإعلان تفضيلاتهم أثناء عملية صنع القرار كما يجب أن تكون لديهم فرصة للكشف عن اختياراتهم وتصحيحها بما يخدم المجتمع.

تعد تعليقات القراء التي يكتبونها استجابة للأخبار والموضوعات الصحفية حول الشأن العام أحد أشكال الصحافة التشاركية التي تقدم للجمهور وسيلة للتعبير عن آرائهم حول القضايا المطروحة ، ووسيلة للتفاعل مع محتوى الأخبار والمقالات المنشورة او مع تعليقات الآخرين ، وعلى الرغم من أن التعليقات لا يمكن أن تعتبر ممثلة للرأى العام إلا أنها يمكن أن تعكس مؤشرات حول وجهات النظر المختلفة لقطاع من المجتمع ، وقد أظهرت الدراسات أن الأفراد يقومون بتعديل وجهات نظرهم وآرائهم بشأن القضايا المطروحة اعتمادا على اعتقادهم بكيفية استجابة الآخرين للإعلام ، ويفسرون التعليقات باعتبارها مؤشر جيد للرأى العام على الرغم من أنها قد لا تكون ممثلة له.<sup>٧</sup>

وتأسيسا على ما سبق تبدو أهمية إجراء دراسة تحليلية لخطاب تعليقات القراء فى أحد المواقع الإلكترونية حول قانون الخدمة المدنية الذى صدر فى ١٢ مارس ٢٠١٥ وصوت عليه مجلس النواب بالرفض بأغلبية ٣٣٢ صوتا فى يناير ٢٠١٦ . ومن ثم تسعى هذه الدراسة لرصد وتحليل خطاب تعليقات القراء فى موقع اليوم السابع حول قانون الخدمة المدنية رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ ، وإلى أى مدى استطاع ذلك الخطاب خلق مجال عام لمناقشة ذلك القانون من خلال إتاحة فرص متساوية للمشاركة فى النقاش وتبادل الآراء حوله.

### **الدراسات السابقة**

سيتركز عرض الدراسات السابقة على تلك الدراسات التى تعنى بالتعليقات المصاحبة للمواد الإخبارية على المواقع الإلكترونية والتى ترتبط بموضوع البحث بشكل مباشر. فقد اهتم عدد من الدراسات الحديثة بلغة خطاب التعليقات على الأخبار فى المواقع الإلكترونية ومن أحدثها دراسة Maia & Rezende 2016 التى عنيت بمدى الالتزام بالاحترام واللطف فى لغة التشاور والنقاش فى التعليقات، ورصدت عدة أنواع من عدم الاحترام فى لغة النقاش سواء تجاه المشاركين فى الحوار، أو الفاعلين والجماعات المشتركة فى نزاع معين ، أو الامتهان بشكل عام فى لغة الحوار وعلاقة ذلك بالتشاور فى سياقات رقمية متنوعة ، وتناقش الدراسة سمات البيئة الرقمية المرتبطة بإمكانية عدم الإفصاح عن هوية المتحدث وتبادل الآراء وتأثيرها على حدة اللغة المستخدمة فى النقاش ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه عندما يتحدث

الأفراد ضمن مجموعات ذات قيم وآراء متشابهة فإنهم يميلون إلى إظهار احترام متبادل تجاه الآخرين المشاركين في الحوار وأكثر احتمالا للتركيز على السلبيات في الجماعات الأخرى.<sup>٨</sup> وتشابهت معها دراسة Coe 2014 التي اختبرت عدم الاحترام والكياسة في لغة المناقشات العامة وذلك من خلال تحليل التعليقات المنشورة على موقع إحدى الصحف وتوصلت إلى أن هناك عددا من العوامل والمحددات التي تؤثر على تزايد استخدام الأسلوب غير اللائق في النقاش منها موضوع المقال والمصادر التي يستشهد بها كاتب المقال ، كما أظهرت أن المستخدمين الأكثر تعليقا استخدموا لغة أكثر لطفا من غيرهم الأقل تعليقا، وأن كاتبى التعليقات غير اللائقة ليسوا أقل من غيرهم في الاستناد إلى أدلة وبراهين في تأييد صحة طرحهم.<sup>٩</sup>

وأظهرت دراسة Stroud 2015 أن المؤسسة الإعلامية يمكنها التأثير على خطاب المعلقين عبر التفاعل مع القائمين بالاتصال بها ، وخلصت إلى وجود تأثير للتفاعل مع المحررين أو مسؤولى الموقع على لغة خطاب التعليقات التي يكتبها القراء سواء كانت لائقة ومتحضرة أو ذات صلة بالموضوع محل النقاش أو استندت إلى أدلة لتدعيم وجهة النظر المطروحة.<sup>١٠</sup>

وتعنى دراسة Hsueh 2015 وآخرون بمدى تأثير تعليقات الآخرين المتحيزة على استخدام القراء لتعبيرات متحيزة في تعليقاتهم في ذات الاتجاه . وتشير النتائج إلى أن التعرض للتعليقات المتحيزة يؤثر على المستخدمين ويدفعهم لكتابة تعليقات أكثر تحيزا ، حيث يوجد المستخدم في إطار بيئة افتراضية ويتأثر بمواقف ووجهات نظر الآخرين مما ينعكس على تعبيراته سواء بشكل مقصود أو غير مقصود.<sup>١١</sup>

عنيت دراسة Ziegele وآخرون (٢٠١٤) بالتعرف على العوامل وراء تزايد التفاعلية والنقاش حول بعض الأخبار على المواقع الالكترونية ، والعوامل المتعلقة بالمناقشات في تعليقات المستخدم والتي تثير لدى المستخدمين الآخرين الرد عليهم ، وتم إجراء تحليل مضمون كمي ل ١٥٨٠ تعليقا . وأظهرت النتائج أن احتواء الأخبار على بعض القيم المتعلقة بالشخصنة ، والصراع ، والسلبية يمكن أن تفسر التفاعلية في المناقشات الإخبارية .<sup>١٢</sup> واتفقت معها دراسة Weber 2014 التي توصلت إلى أن القيم الإخبارية تؤثر تأثيرا دالا على المشاركة والتفاعلية في التعليقات اللاحقة.<sup>١٣</sup>

استهدفت دراسة سحر عبد الغنى (٢٠١٤) تحليل خطاب تعليقات قراء الصحف الالكترونية إزاء أزمة فض اعتصامى رابعة والنهضة فى موقع اليوم السابع خلال الفترة من ٢٧ يوليو حتى ١٤ اغسطس ٢٠١٣ . وقد كشف التحليل عن تنوع مواقف أصحاب التعليقات من فض الاعتصام وإن كان الغالبية من مؤيدى الفض، وتنوعت سمات بنية خطاب التعليقات بين عبارات تقريرية تعرض للرأى وتعليقات ذات طابع هجومى لاسيما ضد الإخوان والمعتمدين والتعليقات التى تحمل طابع السخرية وعدم اهتمام خطاب التعليقات بالاستناد للحجج والبراهين حيث اكتفى المعلقون بعرض وجهات نظرهم والدفاع عنها.<sup>١٤</sup>

وقد عنيت دراسة Freelon 2015 بتحليل التعليقات المنشورة عبر تويتر والمواقع الصحفية وبحث مدى توافقها مع سمات المجال العام التشاورى وتوصلت إلى أن التعليقات على الأخبار الصحفية أسفرت عن خطاب يتوافق مع سمات المجال العام حيث أتاح المداولات والتشاور النقدى بين الأفراد.<sup>١٥</sup>

استهدفت دراسة Koteyko وآخرون (٢٠١٣) تحليل تعليقات القراء المنشورة فى موقع ديلى ميل على قضية التغير المناخى وذلك فى الفترة يناير - ديسمبر ٢٠١٠ ، وتوصلت إلى تأثير الأطر الإعلامية على إدراكات القراء نحو قضية التغير المناخى وأن التركيز الإعلامى على الجوانب السياسية والعلمية لقضية التغير المناخى يمكن أن يكون له تأثيره فى تشكيل المعتقدات لدى القراء ، كما أظهرت تأثير تعليقات القراء على التعليقات التالية لها.<sup>١٦</sup>

واستهدفت دراسة سماح الشهاوى (٢٠١٣) تحليل خصائص خطاب تعليقات القراء أثناء أزمة الإعلان الدستورى الصادر فى نوفمبر ٢٠١٢، وأجرت الباحثة تحليلا لتعليقات القراء المصاحبة لمواد الرأى المنشورة بموقعى اليوم السابع والمصريون خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر وحتى ٩ ديسمبر ٢٠١٢، وتوصلت نتائجها إلى وجود توازن فى الآراء نحو الإعلان الدستورى فى تعليقات اليوم السابع، فى حين اتخذت تعليقات القراء فى موقع " المصريون" اتجاها مؤيدا للإعلان الدستورى كما أظهرت وجود تفاعل بين القراء فى تعليقاتهم على بعضهم البعض.<sup>١٧</sup>

وتركزت دراسة Douai & Nofal ٢٠١٢ على تحليل تعليقات القراء على الموضوعات التى نشرت حول حظر بناء المآذن فى سويسرا وذلك على موقعى

العربية والجزيرة ، وأسفرت عن أن المجال العام الجديد جعل الأمر متاحا للمواطنين العرب لمناقشة القضايا العامة وتحدى رقابة السلطة التنفيذية<sup>١٨</sup>

واستهدفت دراسة هند بشندى (٢٠١٢) تحليل اتجاهات خطاب تعليقات قراء موقعى المصرى اليوم واليوم السابع تجاه قضايا الشئون العامة فى مصر ، وتركزت على قضايا الفتنة الطائفية ومحاكمة مبارك والإضرابات والاعتصامات الفئوية . وتوصلت إلى ان قراء اليوم السابع كانوا أكثر تفاعلية مع الأخبار موضع البحث ، وغلب على التعليقات عدم استخدام حجة أو برهان واكتفى معظمها بسرد وجهات النظر<sup>١٩</sup> .

وتهتم دراسة Lee 2012 بتأثير تعليقات المستخدمين على المواقع الإخبارية الإلكترونية على إدراك القراء لمناخ الرأى العام وكذلك إدراكهم لتحيز الإعلام ، وأن الذين يقرأون تعليقات الآخرين التى تختلف مع آرائهم يعتقدون أن الجمهور كان ضد موقفهم ويدركون تغطية الأخبار بأنها عدائية ومتحيزة ، ويختلف ذلك مع مدى اندماجهم فى القضية موضع النقاش ومدى تأثيرها عليهم<sup>٢٠</sup> .

عنيت دراسة Kalifa (٢٠١٢) بتحليل تعليقات قراء الأخبار حول الحركات الاحتجاجية فى المجتمع المصرى وذلك بالتطبيق على شبكات يقين وهدفنا ورصد ذلك لمدة شهر خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٢٥ فبراير ٢٠١٣ . وقد أظهرت النتائج وجود اتجاهات سلبية نحو المحتجين واعتبارهم يتسببون فى تدمير الدولة ، وأظهرت الدراسة أن الجدل حول الاحتجاجات يقوى فكرة الاستقطاب فكل فريق يلقى باللوم والمسئولية على الآخر، والجدل لا يقدم أساسا لقاعدة للفهم المتبادل وإنما لرفض كل طرف للآخر، كما أظهرت وجود حضور قوى للدين فى لغة التعليقات محل البحث<sup>٢١</sup> .

وقد أجرى Ruiz وآخرون ٢٠١١ تحليلا لمضمون التعليقات الواردة فى صحف فى خمس دول بهدف تحديد إلى أى مدى تتوافق المناقشات على المواقع الإلكترونية مع مفهوم المجال العام لهايرماس حول النقاش والجدل الديمقراطى، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعليقات فى الصحيفتين من الدول الأنجلوأمريكية (الجارديان والنيويورك تايمز) أكثر اقترابا من مفهوم التشاور الديمقراطى من الصحف الفرنسية والأسبانية والإيطالية عينة البحث<sup>٢٢</sup> .

استهدفت دراسة هشام عطية (٢٠١٠) التعرف على علاقة أطر الأخبار الأكثر تعليقا بتوجيه التفاعلات والنقاش في موقع جريدة المصرى اليوم وذلك خلال ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٩ . وأسفرت عن وجود علاقة بين نوع إطار القصص الخبرية ونوع التوجهات السائدة داخل التعليقات، كما أظهرت النتائج غلبة التعليقات المطولة نسبيا والتي تعنى بتقديم وجهة نظر معينة فى مناقشة القضايا المطروحة، كما ظهرت المرجعية الدينية وهيمنت على كثير من التعليقات .<sup>٢٣</sup>

واستهدفت دراسة Al Nashami 2010 تحليل التعليقات على أربع منتديات نقاش سياسية على الانترنت من أربع دول عربية وتوصلت إلى أن المناقشات تركزت على القضايا السياسية فى حين لم تشغل القضايا الاجتماعية حيزا كبيرا من الجدل فى العالم العربى .<sup>٢٤</sup>

وعنيت دراسة Manosevitch & Walker (٢٠٠٩) بالتشاور السياسى وأثره فى إتاحة الفرصة للمواطنين لدراسة القضايا وتداول المعلومات وتقييم البدائل مما يسفر عن رأى عام واع يمكنه التأثير فى السياسة العامة ، وطبقت الدراسة على تعليقات القراء المصاحبة لمواد الرأى المنشورة فى صحيفتين أمريكيتين ، وأظهرت النتائج أن تعليقات القراء عكست عملية التشاور وساهمت فى خلق حالة من النقاش العام وظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات تتضمن إعلان اتجاه واضح من القضية وتقديم مبررات منطقية مع او ضد موقف معين إزاء القضية.<sup>٢٥</sup>

واستهدفت دراسة Nan وآخرون (٢٠٠٨) تحليل التدوينات التى كتبها مستخدمو المواقع الالكترونية حول الحرب على العراق خلال فترة عامين ، وتوصلت إلى أن تعليقات القراء والتى تظهر مزيدا من العاطفة أكثر جذبا للتعليقات ، كما أسفرت الدراسة عن أن التعليقات تباينت فيها الآراء حول الحرب فى المجال العام الافتراضى. وأظهرت الحرب أن العرب لم يتحدوا موقف العربية تجاه الحرب فقط ولكن أيضا قدموا رواياتهم هم للحقيقة . وكشفت نتائج الدراسة عن أن التعليق على الموضوعات المتعلقة بالحرب ساهمت فى خلق حالة من النقاش بين المستخدمين وأثرت التفاعل بينهم.<sup>٢٦</sup>

## التعليق على الدراسات السابقة

- أكدت الدراسات السابقة على أهمية تحليل ساحات النقاش الإلكترونية بما يتيح من مجال عام للتعبير عن الرأى والتفاعل مع الآخرين وإثارة النقاش والتشاور حول القضايا المجتمعية.
- عنيت غالبية الدراسات السابقة بالقضايا السياسية وتعليقات القراء بشأنها لاسيما فى الدراسات العربية التى اهتمت بأزمة فض اعتصامى رابعة والنهضة، وأزمة الإعلان الدستورى فى نوفمبر ٢٠١٢، والفتنة الطائفية، والمحاکمات السياسية، والحركات الاحتجاجية فى المجتمع المصرى، إلا أن الدراسات الأجنبية إلى جانب اهتمامها بالقضايا السياسية كالحرب على العراق اهتمت بقضايا اجتماعية كالتغير المناخى وحظر بناء المساجد فى سويسرا وغيرها.
- أظهرت نتائج الدراسات وجود قدر من التفاعل فى النقاش عبر تعليقات القراء حول القضايا المختلفة ومن أبرز العوامل التى تثير ذلك التفاعل طبيعة الأخبار ذاتها والقيم الإخبارية التى تستند إليها هذه الأخبار .
- توصلت نتائج الدراسات إلى أن التعليقات شكلت مجالاً جديداً متاح للقراء مناقشة القضايا العامة وتجنب المعوقات التى قد تواجه حرياتهم فى التعبير عن آرائهم فى الوسائل الإعلامية التقليدية.
- أظهرت بعض الدراسات اهتمام معظم القراء بعرض وجهات نظرهم دون أدلة أو براهين على ذلك، كما اتفقت الدراسات العربية على وجود حضور قوى للدين فى لغة التعليقات محل البحث وظهور المرجعية الدينية فى تلك التعليقات.

## مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة فى رصد وتوصيف وتحليل وتفسير سمات خطاب تعليقات القراء حول قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ فى موقع اليوم السابع، وتحليل إلى أى مدى تمكنت تلك المناقشات من توفير مناخ يتيح مداولات وتشاورات نقدية بين مختلف الآراء وفرصة للمشاركين للتعبير عن آرائهم حول القانون.



## الأهمية:

تنبع أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات منها :

- ١ . تبدو أهمية هذه الدراسة فى تركيزها على تحليل خطاب المناقشات التشاورية العامة الواردة فى تعليقات القراء على القصص الخبرية بشأن قانون الخدمة المدنية وذلك تأسيسا على كون هذه التعليقات تمثل خطابا يتم إنتاجه فى سياق اجتماعى وسياسى معين ، ويعبر عن قناعات منتهجه وتصوراتهم بشأن قضية حديثة تتباين بشأنها الآراء وهى قانون الخدمة المدنية.
- ٢ . على الرغم من أن استخدام الانترنت وما يطلق عليه تطبيقات الجيل الثانى من الويب قد حظى باهتمام واضح من قبل الدراسات الإعلامية إلا أنها تركزت حول القضايا السياسية ولم تحظ القضايا الاجتماعية بالاهتمام الأكاديمى الواضح .
- ٣ . أظهرت نتائج العديد من الدراسات تقدم الإعلام الخاص مقارنة بالإعلام الحكومى فى تشكيل المعارف والاتجاهات وكمصدر مهم فى متابعة الشؤون العامة ، وتقدم الصحف الخاصة مقدمة المواقع الإلكترونية التى يتابع من خلالها الأفراد الشأن العام المصرى وتقدم موقع اليوم السابع مقدمة هذه المواقع.<sup>٢٧</sup>
- ٤ . قلة الدراسات الإعلامية العربية التى اهتمت بتحليل خطاب تعليقات القراء تجاه قضايا اجتماعية مقارنة بالدراسات الأجنبية ، وعدم وجود دراسة تتناول تعليقات القراء بشأن أحد القوانين التى يمتد تأثيرها على قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى كقانون الخدمة المدنية.
- ٥ . تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة نظرا لأنها تنصدى لدراسة ظاهرة حديثة نسبيا ولم تتوافر عنها دراسات كافية فى التراث العلمى العربى فى ضوء خصوصية السياق الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن.

## الأهداف :

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة فى رصد وتوصيف وتحليل وتفسير سمات خطاب تعليقات القراء فى المواقع الإلكترونية نحو قانون الخدمة المدنية، ويتفرع منه

عددا من الأهداف الفرعية منها التعرف على موقف أصحاب التعليقات من القانون، ومبررات التأييد أو المعارضة للقانون، وتحليل سمات بنية خطاب التعليقات على الأخبار المنشورة حول القانون ، وتحليل سمات وأدوار القوى الفاعلة المركزية فى خطاب تعليقات القراء ، وتحليل الحجج التى ساقها القراء للتدليل على صحة مواقفهم أو لتفنيد مواقف أصحاب الاتجاه الآخر من القانون.

### الإطار النظرى:

### نظرية المجال العام:

تعتمد الدراسة على نظرية المجال العام التى قدمها المفكر الألماني هابرماس Habermas 1989 الذى اهتم بوجود المجال العام الذى يتيح إمكانية الاتصال الحر والرشيد على قاعدة من الديمقراطية السلمية ، وعرف المجال العام بأنه فضاء يتوسط بين الأفراد والدولة حيث يتجمع الأفراد لإثارة الجدل حول قضايا تتعلق بشئون الدولة، ويمكن النظر للمجال العام كفضاء يتسع لأصوات متعارضة تتبادل الحوار للحصول على معلومات ضرورية لفهم الشئون العامة وتشكيل آرائهم بحرية حول تلك الشئون.<sup>28</sup>

ويحدد هابرماس ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام أولها : أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع وثانيا أن يساوى مواقع وأدوار الأطراف المشاركة وبغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وثالثا: أن تكون أية قضية قابلة لأن تكون موضع نقاش.<sup>29</sup>

يعرف المجال العام بأنه منطقة فى الحياة الاجتماعية ، حيث يتجمع الناس معا ويناقشون بحرية المشكلات المجتمعية ، ومن خلال مناقشاتهم يؤثرون على الفعل السياسى وهو فضاء خطابى يجتمع فيه الأفراد والجماعات ليناقشوا الأمور ذات الأهمية بالنسبة لهم بهدف الوصول إلى حكم عام.<sup>30</sup>

فالمجال العام يعتمد على المناقشة والتفاوض والتعاون المشترك بطرق مشروعة فى عملية البحث عن المصلحة المشتركة التى تتضمن درجة من شفافية الاتصال بين الفاعلين المنخرطين فى العملية الاتصالية<sup>31</sup> . ومن خلال المناقشات الحرة يؤثر الأفراد على الفعل السياسى وعلى القرارات الحكومية .

يتفق المنظرون على أن المجال العام ينبغي أن يكون تشاورياً وأن يتوافر فيه ثلاث سمات الأولى: أن يتضمن وجهات نظر متنوعة من مشاركين مختلفين ، والثانية: يستلزم المجال العام التشاوري تقديم مبررات لتبرير طرح معين ، سواء لتجنب سيطرة وجهة نظر معينة أو لتدعيم شرعية وصحة اتجاه محدد ، والثالثة: يتطلب المجال العام التشاوري أن يكون المشاركون على استعداد لتفهم وجهات نظر ومبررات الآخرين.<sup>٣٢</sup>

وقد أدى الإعلام الجديد إلى بروز مجال اجتماعي عام جديد يمارس من خلاله الأفراد حرياتهم في الحوار حول الشؤون العامة للدولة وتداول الأفكار والمعلومات بشأنها ، حيث ينخرط الكثير من المستخدمين للإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي في الجدل حول قضايا ذات اهتمام محلي أو دولي مما يسفر عن تحد للتدفق الرأسي للمعلومات وينتج عن ذلك تقوية للمجال العام.<sup>٣٣</sup>

ويرتبط بمفهوم المجال العام مفهوم التشاور deliberation حيث يتسم الاتصال بكون المشاركين عرضة لتغيير أحكامهم وتفضيلاتهم وآرائهم خلال التفاعل الذي ينطوي على الإقناع وليس الإجبار والإلزام.

وقد حدد جراهام 2008 Graham عدة محددات لذلك التشاور أبرزها اعتماد المناقشة على المنطقية وتبادل الآراء وأن تلك المناقشة تتسم بالمرونة . وأشار جراهام إلى أن المستخدمين في حاجة إلى الاستماع والاستجابة لتعليقات الآخرين بعد إعلان مواقفهم ، وأن يكون المشاركون قادرين على المشاركة بحرية في المعلومات والآراء مع السماح لقوة واحدة هي قوة الحجة.<sup>٣٤</sup>

ويمكن النظر إلى النقاشات والمداومات باعتبارها تستهدف وضع بدائل في مجال طرح ومناقشة القضايا والشؤون العامة مما يسفر عن تبادل الأفكار وتداول وجهات النظر المختلفة ، ومن ثم يتم بلورة الأفكار المتباينة وتأييد بعض الأفكار على حساب أفكار أخرى .

وتؤكد الأدبيات على دور الانترنت بوجه عام ومواقع التواصل بوجه خاص في المناقشات السياسية ، ويعرف التشاور بأنه عملية سياسية يدرس من خلالها مجموعة من الأفراد مشكلة معينة بعناية ويصلون إلى حل عقلائي مبرر بعد مناقشة عدد من الاعتبارات ووجهات النظر المتنوعة بشأنها . وتدعم عملية التشاور المواطن الواعي

لأنها تمكن المواطنين من دراسة القضايا بعمق وتبادل المعلومات وتقييم البدائل وهو ما يعد أمراً ضرورياً لتشكيل رأى عام يمكنه التأثير على السياسة العامة<sup>35</sup>.

ويعرف مفهوم التشاور بأنه عملية تواصلية تعتمد على الحوار والنقاش وطرح الحجج والأسباب واستخدام أساليب الإقناع للوصول إلى صيغة توافقية<sup>36</sup>. ويعتبر التشاور ذا تأثيرات إيجابية على الرأى العام حيث يتعرض المشاركون لوجهات نظر بديلة ولحجج منطقية. وينظر الباحثون إلى المحادثات السياسية باعتبارها ذات قيمة لأنها تساعد المشاركين فى الوصول إلى رأى أكثر اعتباراً من خلال إمدادهم بمعلومات جديدة ومن خلال تعرضهم لوجهات نظر مختلفة، ويساعد التشاور فى تشكيل رأى عام حول القضايا المطروحة، وتتسم المناقشات السياسية بأنها تكون طوعية وتجرى بدون أجندة مسبقة عبر وسائل متنوعة ويسفر تكرار المحادثات عن مخرجات مرغوبة مثل المعارف والشعور بمزيد من الفاعلية السياسية والتسامح الاجتماعى<sup>37</sup>.

ويطرح الباحثون عدداً من المقومات الداعمة لنجاح المناقشات التداولية عبر الانترنت منها تعدد المشاركين وتفاعلهم وانخراطهم فى النقاش، وتحدد جودة وفعالية النقاش من خلال مساواة مواقف المشاركين فيه ووجود فرص أوسع بتنوع الرأى المطروحة وتبرير تلك الرأى من خلال عدد من الحجج التى تبرر الأطروحات المقدمة من المتنافسين مما يسفر عن بلورة آراء ومواقف معينة<sup>38</sup>.

ويشير Gutman & Thompson إلى أن التشاور يعد مفيداً للديمقراطية لأنه لا يبسر تكوين الرأى العام بشكل صحى فحسب ولكنه أيضاً يشكل اتجاهات وأنماط مدعمة للمشاركة مثل الثقة الاجتماعية والفاعلية السياسية، وذلك تأسيساً على كون المشاركة السياسية تشير إلى أفعال يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على المخرجات السياسية ويزيد التشاور من المشاركة من خلال المحادثات مع الآخرين يتم بلورة المواقف غير الواضحة لدى الأفراد تدريجياً حتى تصل إلى اتجاهات أو أفعال محددة<sup>39</sup>.

ويرى منظرو الديمقراطية التشاورية أن المجال العام التشاورى يعد مهماً للغاية ليس فقط فى ترشيد عملية صنع القرار السياسى وخلق شرعية للاختيارات السياسية ولكن أيضاً للتأثير على كيفية اتخاذ القرارات فى المستقبل<sup>40</sup>.

وقد أتاحت مواقع الصحف الإلكترونية تكوين مجال عام بشأن القضايا المطروحة ويسرت سبل الدخول فى مناقشات تشاورية بين الجمهور حول الشئون العامة مما أدى إلى المزيد من التفاعلية بشأن تلك القضايا ومن بينها النقاش بشأن قانون الخدمة المدنية.

### التساؤلات:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه : كيف شكلت تعليقات القراء على قانون الخدمة المدنية مجالا عاما افتراضيا جديدا تم من خلاله مناقشة القانون وعرض الاتجاهات المتباينة حوله، وأتاح للأفراد الفرصة للدخول فى مناقشات تشاورية ومداومات نقدية حول القانون، والتعبير عن الآراء المختلفة بشأنه ومناقشتها وتدعيمها بالمبررات والحجج المنطقية من أجل ترشيد مدخلات صناعة القرار ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية :

- ١- ما طبيعة الموضوعات التى يدور حولها محتوى القصص الخبرية حول قانون الخدمة المدنية فى موقع صحيفة اليوم السابع خلال فترة الدراسة ؟
- ٢- ما طبيعة الاتجاهات السائدة نحو قانون الخدمة المدنية فى خطاب تعليقات قراء القصص الخبرية فى موقع جريدة اليوم السابع خلال فترة الدراسة ؟
- ٣- ما سمات بنية التعليقات التى شكلت خطاب القراء المتفاعل مع القصص الخبرية حول قانون الخدمة المدنية فى موقع جريدة اليوم السابع ؟ وما دلالات ذلك؟
- ٤- ما نوع القوى الفاعلة المركزية التى اعتنى بها خطاب تعليقات قراء القصص الخبرية موضع التحليل ؟ وما طبيعة الصفات والأدوار التى شكلت مجمل تصور خطاب تعليقات قراء القصص الخبرية تجاه القوى الفاعلة المركزية حول القانون (الحكومة ومجلس النواب المصرى) فى موقع اليوم السابع خلال فترة الدراسة ؟ وما دلالة ذلك ؟
- ٥- ما الحجج التى استند إليها خطاب تعليقات القراء فى تبرير موقفهم نحو قانون الخدمة المدنية؟
- ٦- إلى أى مدى استطاع خطاب تعليقات القراء بناء مجال عام للنقاش والتداول النقدى حول قانون الخدمة المدنية؟ وما دلالات ذلك؟

## الإجراءات المنهجية للدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية حيث تسعى لرصد وتوصيف وتحليل وتفسير خطاب تعليقات قراء موقع اليوم السابع بشأن قانون الخدمة المدنية ، وتعتمد على منهج المسح حيث يتيح رصد وتوصيف وتحليل خصائص خطاب تعليقات القراء على القصص الخبرية المتعلقة بالقانون.

## أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على تحليل خطاب تعليقات القراء للتعرف على سمات التعليقات المصاحبة للقصص الخبرية حول قانون الخدمة المدنية كما تم توظيف أداة مسار البرهنة وذلك لاستخراج الحجج والبراهين التي استند إليها مستخدمو الموقع فى التدليل على صحة طروحاتهم بشأن القانون ، كما تم استخدام أداة تحليل القوى الفاعلة بهدف تحليل السمات والخصائص والأدوار التي قدمتها تعليقات القراء بشأن القوى الفاعلة فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية وسوف تركز الدراسة على قوتين رئيسيتين هما الحكومة ومجلس النواب المصرى، حيث يتم استخراج السمات والأدوار المنسوبة لتلك القوى بشأن القانون وتصنيف هذه السمات والأدوار سلبا وإيجابا من وجهة نظر خطاب تعليقات القراء.

## مجتمع الدراسة :

قامت الباحثة بدراسة استطلاعية شملت مواقع العديد من الصحف المصرية ووقع الاختيار على موقع اليوم السابع للمبررات التالية:

- احتل موقع اليوم السابع المرتبة الخامسة بين أكثر المواقع زيارة فى مصر بعد الفيس بوك وجوجل ويوتيوب، مما يجعله موقعا جديرا بالدراسة.<sup>٤١</sup>
- يتسم الموقع بكونه يتضمن عددا كبيرا من التعليقات على القصص الخبرية حول القانون موضع البحث مما سمح بإجراء التحليل عليها.
- تنوع مضمون الأخبار والتعليقات التى نشرت بالموقع بشأن القانون وتعددت وجهات النظر حوله مما يستدعى ضرورة تحليلها ودراسة سمات خطاب تلك التعليقات وأثرها فى إثراء حالة النقاش والجدل العامة حول القانون.

## ثبات التحليل:

أجرت الباحثة اختباراً لثبات التحليل وذلك من خلال اختيار عشرة قصص إخبارية بطريقة عشوائية وتم الاستعانة بباحثة أخرى قامت بالتحليل بعد تعريفها بإجراءات التحليل وتم حساب نسبة الثبات وبلغت ٩١% مما يعبر عن معدل مرتفع من الثقة فى دقة أداة الدراسة .

## عينة الدراسة:

تم إجراء تحليل لتعليقات القراء المصاحبة للمادة الإخبارية المنشورة على موقع اليوم السابع حول قانون الخدمة المدنية خلال شهرى يناير – فبراير ٢٠١٦، وذلك نظراً لكون هذه الفترة شهدت زخماً كبيراً وجدلاً واسعاً حول قانون الخدمة المدنية حيث واكبت هذه الفترة عرض القانون على مجلس النواب ورفض المجلس للقانون والجدل بشأن موقف المجلس وتداعيات هذا الموقف على العاملين بالحكومة والمطبق عليهم القانون .

وقد أجرت الباحثة الدراسة على القصص الخبرية التى نشرت بالموقع خلال فترة الدراسة والتى تم التعليق عليها ، ومن ثم بلغ إجمالي عينة القصص الخبرية ٩٨ قصة خبرية وبلغ إجمالي التعليقات عليها ٥٩٥ تعليقا وقد تم تحليل كافة التعليقات التى نشرت حول هذه القصص الخبرية مع استبعاد التعليقات المكررة والتى لا تتعلق بالموضوع .

## نتائج الدراسة:

بلغ إجمالي عدد القصص الخبرية التى خضعت للتحليل ٩٨ قصة خبرية خلال فترة الدراسة وتنوعت كثافة التعليقات عليها ، وبلغ إجمالي عدد التعليقات عليها ٥٩٥ تعليقا .

تشير النتائج إلى أن تعليقات القراء على قانون الخدمة المدنية فى موقع اليوم السابع قد اتسمت بالعديد من السمات التى تبين أنها توافرت فيها خصائص المجال العام من بينها: تناول قضية ذات اهتمام عام، وتنويع النقاش بشأنها، وتطوير الحوار حول القانون مما يثرى الحالة المعرفية حوله، ويسفر عن تبلور توجه عام سائد حول

القانون الأمر الذي أفضى إلى التأثير في صانع القرار ودفعه إلى إجراء تعديلات على مواد القانون . وفيما يلي عرضا تفصيليا للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة :

### - المجالات الموضوعية للقصص الخبرية حول قانون الخدمة المدنية

وقد كشفت النتائج عن تنوع الأخبار المنشورة على موقع اليوم السابع حول قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ خلال فترة الدراسة ، وجاء في مقدمتها الأخبار الخاصة بموقف مجلس النواب من القانون ، ثم الأخبار التي تتناول تداعيات رفض القانون ، ثم في المرتبة الثالثة الأخبار حول تعديلات القانون بعد رفض المجلس له ، ثم الأخبار حول موقف الحكومة تجاه القانون ، ثم الأخبار حول تداعيات الموافقة على القانون على منظومة العمل في الحكومة ، ثم الأخبار المتعلقة بموقف الأحزاب السياسية من القانون.

### - مدى كثافة التعليقات حول قانون الخدمة المدنية

#### جدول (١)

توزيع القصص الخبرية وفقا لكثافة التعليقات على قانون الخدمة المدنية خلال فترة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	كثافة التعليقات
١١,٢	١١	قصص خبرية ذات تعليقات مرتفعة الكثافة ٢٠ فأكثر
٢٦,٥	٢٦	قصص خبرية ذات تعليقات متوسطة الكثافة ٥-٢٠
٦٢,٣	٦١	قصص خبرية ذات تعليقات منخفضة الكثافة أقل من ٥ تعليقات
١٠٠	٩٨	الإجمالي

تشير نتائج البحث إلى تفاوت كثافة التعليقات على القصص الإخبارية المتعلقة بقانون الخدمة المدنية ، فقد حظيت بعض الأخبار بكثافة عالية من التعليقات منها : الأخبار المتعلقة برفض مجلس النواب للقانون (مجلس النواب يرفض قانون الخدمة المدنية) (٦١ تعليقا)، والأخبار المتعلقة بتصريحات وزير التخطيط حول القانون سواء قبل عرضه على مجلس النواب وتوقعاته بالموافقة على القانون (وزير التخطيط لا أتوقع أبدا رفض مجلس النواب لقانون الخدمة المدنية) (٢٧ تعليقا)، أو تصريحات وزير التخطيط بعد رفض القانون من قبل مجلس النواب (وزير التخطيط بعد رفض



الخدمة المدنية ضميرى مرتاح واحترم الديمقراطية) (٣٦ تعليقا) ، وكذلك الأخبار المتعلقة بتصريحات وزير الدولة لشئون مجلس النواب حول القانون وسريانه أو عدمه وأسباب ذلك (العجائى: الخدمة المدنية لا يزال ساريا لعدم نشر قرار رفضه بالجريدة الرسمية) (٣٥ تعليقا) ، وكذلك الأخبار المتعلقة بإجراء تعديلات على القانون لإعادة عرضه على البرلمان (رئيس الوزراء : تعديل قانون الخدمة المدنية وإعادة عرضه على البرلمان) (٤٤ تعليقا) .

ويشير تحليل الأخبار كثيفة التعليقات إلى أنها الأخبار المتعلقة بالموقف تجاه القانون من قبل مجلس النواب ، حيث حظيت الأخبار المتعلقة برفض القانون وأسباب ذلك وتداعياته بعدد كبير من التعليقات، وازدادت فيها نسبة التعليقات وردود الفعل المرحة برفض القانون لاسيما من قبل الموظفين من قراء الصحيفة، كما أن تصريحات وزير التخطيط حول القانون أثارت الكثير من ردود الفعل الغاضبة والناقدة لموقف الحكومة والداعية إلى إلغاء القانون والعودة لقانون<sup>٤٧</sup>.

وفى المقابل حظيت الأخبار التى تعرض تصريحات بعض النواب فى مجلس النواب حول القانون بأقل حجم من التعليقات سواء المدعمة لتلك التصريحات أو الناقدة لها. فقد كشفت النتائج أنه كلما كان مصدر الخبر أحد المسؤولين الرسميين ذوى التأثير الواضح فيما يتعلق بتطبيق القانون أو عدمه لاسيما رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزير التخطيط ووزير الدولة لشئون مجلس النواب كلما حظى الخبر بكثافة تعليق عالية ، كما أنه كلما كان الخبر ذا نتائج ملموسة أو ينطوى على تغيير واضح سواء إقرار أو رفض القانون أو تقديم قانون آخر معدل كلما حظى بأكبر حجم من التعليقات.

## - طول التعليقات موضع التحليل

### جدول (٢)

#### يوضح طول التعليقات موضع التحليل

النسبة المئوية	التكرار	طول التعليقات
٢١,٨	١٣٠	تعليقات طويلة (أكثر من خمس جمل)
٤٠,٩	٢٤٣	تعليقات متوسطة الطول (من ٢-٥ جمل)
٣٧,٣	٢٢٢	تعليقات قصيرة (جملة واحدة)
١٠٠	٥٩٥	الإجمالى

تشير نتائج الدراسة إلى أن تعليقات قراء اليوم السابع غلب عليها الطول نسبياً حيث ارتفعت نسبة التعليقات الطويلة ومتوسطة الطول إلى أكثر من ٦٠% من التعليقات على الأخبار حول القانون في عينة الدراسة مما يشير إلى غلبة التعليقات المطولة نسبياً الأمر الذي يعنى اهتمام القراء بعرض آرائهم حول القانون ومناقشة أسباب رفضهم أو قبولهم له وتأثيراته عليهم ، وهو ما يتيح مجالاً عاماً للنقاش والتشاور النقدي حول القانون .

### - الموقف من قانون الخدمة المدنية في التعليقات محل الدراسة

#### جدول (٣)

#### موقف التعليقات من قانون الخدمة المدنية

النسبة المئوية	التكرار	الموقف من القانون
٧٥,٢	٤٤٧	معارض للقانون
١٥,٦	٩٣	محايد
٩,٢	٥٥	مؤيد للقانون
١٠٠	٥٩٥	الإجمالي

تكشف النتائج عن أن تعليقات القراء على القانون شكلت مجالاً عاماً تم من خلاله مناقشة القانون وما تضمنه من إيجابيات وسلبيات وأتاحت التعليقات الفرصة للقراء للتعبير عن آرائهم بشأن القانون ، وتشير نتائج التحليل إلى ارتفاع نسبة التعليقات المعارضة لقانون الخدمة المدنية حيث بلغت ٧٥,٢% من جملة التعليقات موضع التحليل ، في حين لم تتعد نسبة التعليقات المؤيدة للقانون ٩,٢% من إجمالي التعليقات محل الدراسة .

وقد اهتم قراء اليوم السابع بإبراز رفضهم للقانون وتقديم العديد من الصفات والمسميات السلبية على القانون حيث وصف بأنه "قانون ظالم" و"قانون جائر" و"قانون مجحف" و"قانون التفرقة الاجتماعية" و"قانون طرد الموظفين" و"قانون السخرة المدنية" و"قانون الخنقة المدنية" و"قانون السخرة الجديد الذي يجعل الشعب سادة وعبيد" و"قانون إعدام العاملين" و"قانون السخرة والجبابة"

"و" قانون الظلم الاجتماعى " وعبر القراء عن رفضهم للقانون فى تعليقاتهم بالعديد من العبارات منها " أرفض قانون الخدمة المدنية " .

وقد تنوعت التعليقات المعارضة للقانون بين تعليقات تعلن رفضها للقانون بصفة عامة وبين أخرى توضح وتشرح أسباب ومبررات رفضها له وتعدد السلبيات التى تنطوى عليها بعض مواده والتداعيات السلبية له على العاملين بالجهات الحكومية المنطبق عليها القانون ، " أرفض هذا القانون لأنه ظالم وجائر لحقوق الموظف البسيط " " يكفى بالقانون عوارا أنه يطبق على نسبة من الموظفين لا تتجاوز ٣٠% وباقى الموظفين أصحاب الكوادر الخاصة " ، وبين ثالثة تهاجم الحكومة وأعضاء مجلس النواب المؤيدين للقانون وتتهمهم بعدم مراعاة مصالح الموظفين أو أوضاعهم المعيشية . " إلى كل نائب يوافق على قانون الخدمة المدنية بإذن الله سوف يحاسبك الله وسوف يدعو عليك ٣٠ مليون هم عائلات ٦ مليون موظف " .

ومن الجانب الأخر تعددت التعليقات المؤيدة للقانون وإن انخفضت نسبتها وركزت على أهمية القانون فى إصلاح الجهاز الإدارى للدولة ، ودافعوا عن القانون وحاولوا الرد على الآراء المعارضة له، ومن أمثلة ذلك التركيز على مزايا القانون والتقليل من شأن من يرفض القانون " القانون ممتاز فى الإجازات والأجور والقضاء على الفساد الإدارى ولكن من يرفضه يريد مرتب ومكافأة على الفاضى علشان يعرف يقعد على القهوة بالليل " وإبراز مميزات القانون فى تحفيز العاملين على الاجتهاد والإبداع " هذا القانون معمول به فى فى دى وهو منقول من معظم الدول الأوربية وبعد ذلك يتم رفضه من نواب مجلس مصر اللى عايز يبنى البلد لابد أن يواكب العالم المتطور وليس تعاطفا مع العمال الذين حتى لم يعرفوا محتواه وهو جيد جدا حيث يتم إظهار كفاءة الموظف وتحفيزه على الاجتهاد والابتكار " " القانون تصدى لموظفى حل الكلمات المتقاطعة " .

وكذلك دحض أية إدعاءات بعدم وجود عدالة بين العاملين "القانون خاص بالسادة العاملين بالقانون ٤٧ أى الجهاز الإدارى للدولة وأنه ليس هناك تمييز كل مكان له طبيعة عمله واللى مش عاجبه يشوف له مكان ثانى يناسب طموحاته وتطلعاته " .

تشير النتائج إلى بروز سمة التفاعل في التعليقات على القانون وقد بدا ذلك في عدة مظاهر من أبرزها :

- التفاعل مع مضمون الخبر أو مصدره على سبيل المثال الرد على أحد الأخبار بعنوان "النمذم: قانون الخدمة المدنية كان بداية تطوير العمل بمصر" اتسمت بعض التعليقات بالرد والتفاعل مع الخبر وبعضها بالهجوم على مصدره مثلا "أطالب بتطبيق القانون على وزير الثقافة وألا يحرم منه ويقبض زى الموظف..... تحرموا الناس من القانون هو ده الظلم" ومثال آخر على التفاعل مع التصريح الوارد بالخبر "جبالى المراغى: قانون الخدمة المدنية به عوار ويتضمن مادة تمس الأمن القومى" تفاعلت بعض التعليقات عليه بالاعتراض مثلا "ما الاعتراض على عمل الأجانب طالما الموظف المصرى مش عايز يشتغل وآخر الشهر يقبض ، قارن بين السورى الذى يجيد العمل بأقل عائد والمصرى اللى ببفبرك الحاجة ويأخذ أضعاف" وردا على أحد الأخبار بعنوان "العجاتى : قانون الخدمة المدنية لن يساوى الكادر العام والكادر الخاص" أشارت بعض التعليقات بصيغة التهكم والاستنكار "فعلا الكادر الخاص للأسياذ والكادر العام للعبيد".

- التفاعل مع القراء الآخرين سواء لإظهار التأييد لآرائهم أو لمناقشة وتفنيد وجهات النظر الأخرى مما أدى إلى خلق حالة من النقاش تعددت فيها الرؤى وتنوعت وجهات النظر ومن الأمثلة على ذلك : عندما يطالب أحد القراء بإقالة الوزير يزداد التفاعل معه وترد عدة تعليقات تبرز تأييدها لهذا التعليق ( مثال التعليق الأول "أول شىء إقالة الوزير الذى وضع البلد فى هذا المأزق ترد بعد ذلك تعليقات مثل أؤيد التعليق رقم ١ ثم تعليق آخر أضم صوتى لصاحب التعليق ١، ٢...) ومن جانب آخر كانت التعليقات المؤيدة للقانون تستثير تفاعل القارىء وتأييده للقراء الآخرين على سبيل المثال ورد تعليق مؤيد للقانون " أكثر من ٩٠% من موظفى الدولة لا يستحقون مرتباتهم....." يليه تعليق آخر مؤيد له " الحقيقة أكثر من ٨٠% من الموظفين والعمال لا يستحقون الرواتب التى يحصلون عليها". ومن ناحية أخرى ورد كثير من الأمثلة للتعليقات التى يهتم فيها القراء بمناقشة وتفنيد وجهات نظر الآخرين وإظهار ضعف حجتهن منها ذكر أحد القراء أن رفض المجلس للقانون " تكتيك بارع لإثبات أن البرلمان

قوى وأنه يمثل مصالح الشعب" تفاعل معه بعض القراء بالتأييد أو المعارضة وأشار أحدهم بالرفض لذلك الرأي "المشككون يمتنعون أثبت مجلس النواب أنه لن يساوم على حقوق شعبه أرجو من رقم ١ ورقم ٦ التوقف عن التشكيك غير المبرر".

#### - سمات بنية التعليقات حول قانون الخدمة المدنية

##### جدول (٤)

سمات بنية خطاب التعليقات حول قانون الخدمة المدنية في موقع اليوم السابع خلال فترة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	سمات بنية خطاب التعليقات
٢٩,٠٧	١٧٣	عبارة ذات طابع هجومي
٢١,٥	١٢٨	عبارة تعرض للرأي المعارض للقانون
١٣,٣	٧٩	عبارة تتضمن اقتراحا لتعديل القانون
١٠,٤	٦٢	تعليق يتضمن السخرية
٧,٦	٤٥	تعليق يتضمن الإحباط
٥,٤	٣٢	تعليق يتضمن الإشادة
٤,٠٣	٢٤	عبارة تعرض للرأي المؤيد للقانون
٣,٢	١٩	تعليق يتضمن التهديد بنتائج سلبية في حال تطبيق القانون
٢,٥	١٥	تعليق يتضمن تجربة شخصية
١,٨	١١	تعليق يتضمن استفسارا حول القانون
١,١	٧	تعليق يتضمن تحليل او تفسير
١٠٠	٥٩٥	الإجمالي

يشير الجدول السابق إلى تنوع سمات بنية خطاب تعليقات قراء اليوم السابع وتصدر التعليقات التي تحمل الهجوم على واضعي القانون مقدمة هذه التعليقات بنسبة ٢٩,٠٧% ، تليها التعليقات التي تعرض للرأي المعارض للقانون بنسبة ٢١,٥% (٢٨ تعليقا) مما يعكس اهتمام قراء الموقع بكتابة تعليقات تحمل وجهات نظرهم وتوضح موقفهم من قانون الخدمة المدنية وحرصهم على مناقشة آرائهم مع القراء الآخرين وتقديم الحجج والبراهين التي تدعم تلك الآراء. ومن الجانب الآخر لم تتعد

نسبة التعليقات المؤيدة للقانون نسبة ٤,٠٣% من جملة التعليقات موضع البحث (٢٤ تعليقا)

وقد تركزت التعليقات التي تحمل طابع الهجوم على ثلاث فئات : الأولى الهجوم على واضعى القانون (١٤٠ تعليقا بنسبة ٢٣,٥%) : والثانية الهجوم على رافضى القانون من النواب (٢٢ تعليقا بنسبة ٣,٧%) والثالثة الهجوم على مؤيدى القانون من النواب (١١ تعليقا بنسبة ١,٨) وتشير هذه النتائج إلى تركيز التعليقات التي تحمل طابع الهجوم على واضعى القانون فى الحكومة لاسيما وزراء التخطيط والمالية والدولة لشئون مجلس النواب "الوزراء من الفضاء الخارجى لاهم حاسين بالناس ولا الظروف المحيطة بهم كل واحد فى مكتبه يفنن فى قوانين ويقول الصالح العام " " الحكومة لايهمها الشعب ومصالحه".

كما تعددت التعليقات التي تهتم بعرض الرأى المعارض للقانون والتي تبرز رفضها له ومابه من سلبيات تسبب ضررا للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة مثل "أرفض قانون الخدمة المدنية" "أى قانون يميز بين فئات المجتمع غير عادل" "اللائحة المالية للقانون هى الخراب بعينه".

ومن جهة أخرى عرضت بعض التعليقات للآراء المؤيدة للقانون "أى مهاجمة للقانون هو رجوع للخلف" "عايزين الناس سواسية سواء اشتغل أو نام فى بيته" "نعم للإصلاح الإدارى بقانون الخدمة المدنية هذا القانون ممتاز فى الاجازات والأجور والعدالة والإصلاح الادارى ولا يخافه سوى الكسول الذى يريد مكافآت وحوافز دون جهد" "نعم لقانون الخدمة المدنية أو قانون الإصلاح الإدارى فى الحكومة".

ومن جانب آخر اهتمت بعض التعليقات بطرح اقتراحات لتعديل القانون (١٣,٣% ٧٩ تعليقا) وتلافى السلبيات التي ينطوى عليها والتي أثارها العديد من ردود الفعل الغاضبة تجاهه . ومن أمثلة هذه الاقتراحات ضرورة الاهتمام بأصحاب المعاشات و ضمان حصولهم على معاش يصون حقوقهم "شوفوا حلول للمعاش المبكر وهنتخلصوا من ال ٦ ملايين الزيادة مع حفظ كرامتهم وإعطائهم كامل حقوقهم لمن تعدوا سن الخمسين" "يجب أن يحصل من يخرج على المعاش على نسبة معقولة من إجمالى الراتب لا تقل عن ٨٠% حتى يستطيع الحياة ...أقول اضمنوا حياة كريمة

للمحال إلى المعاش وإعطائه نسبة محترمة من إجمالي ما يحصل عليه وسوف تجدون الآلاف مرحين بتطبيقه".

ومن أهم التعديلات التي اقترحها القراء "أهم التعديلات الجانب المادى لا بد أن توازى الزيادة السنوية حجم التضخم وكذلك ضمان عدم فصل أى موظف إلا بحكم قضائى وعدم سيطرة مدير على مرءوسيه وعودة الضمانات والامتيازات التي حصل عليها الموظفون بالقانون ٤٧ مثل تسوية المؤهل والعمل نصف الوقت وفتح الإجازات بدون مرتب بدون حد أقصى" "وضع مادة للمساواة بين جميع العاملين المدنيين فى الدولة بدون أى استثناءات كفانا تفرقة فالجميع يجب أن يكونوا متساويين" "تطبيق هذا القانون بعد إجراء التعديلات على المواد الخلافية هو بمثابة بداية المحك للإجابة عن سؤال هام وهو هل سوف تبدأ مصر بداية عدل وعدالة أم عدالة منقوصة غير ناجزة؟ أتمنى تطبيق القانون على كل المصريين وبنفس الآليات دون استثناءات أى دون فهوة متمثلة فى صيغة كوادر خاصة " " يجب أن يتم تطبيق قانون الخدمة المدنية على جميع العاملين بالدولة دون استثناء لبعض الجهات حتى تغلق باب الفوارق الرهيبة فى الأجور والمرتبات وزيادة قيمة العلاوة الدورية فهى الزيادة السنوية الوحيدة لدخل الموظف التى يجب أن تكون نسبتها أكبر من نسبة التضخم السنوى"

"نحن فى حاجة إلى قانون يشمل كل جهات العمل ويتفادى أخطاء قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ ويصحح أخطاء قانون ١٨ لسنة ٢٠١٥ المسمى بقانون الخدمة المدنية"

كما تنوعت التعليقات التى تحمل طابع السخرية وبلغت ١٠,٤% (٦٢ تعليقا) سواء التى تضمنت السخرية من الأوضاع الاقتصادية السيئة التى يعانى منها المواطن ، أو السخرية من عدم تطبيق القانون على بعض الجهات مثال " مادام القانون لصالح الوطن والموظف ياريت القضاء والشرطة والجيش والهيئات والكوادر يطبق عليهم نفس القانون علشان نبقى لصالحنا كلنا دول ناس غلابة ولازم نطبق عليهم القانون علشان يرتقوا بحياتهم ويعيشوا بمستوى أفضل " " قانون الخدمة المدنية يتم تطبيقه على العبيد فقط الأسياد يمتنعون ضحكى شكرا" ، أو السخرية من رفض النواب للقانون واستجابتهم لمطالب الموظفين بدون مراعاة ضرورة صدور

القانون لإصلاح الجهاز الإدارى للدولة مثل " نطالب الأطباء بكتابة الروشنة بناء على رغبة المريض".

كما أسفر التحليل عن وجود عدد من التعليقات التى تنطوى على وجود حالة من الإحباط لدى عدد من القراء (بنسبة ٧,٦%٤٥) تبرز سوء الأحوال المعيشية التى يعانى منها العاملون بالجهاز الحكومى ومنها على سبيل المثال " أشعر بالإحباط من الفروق الهائلة بمؤسسات الدولة وآخرها ألف جنيه للدعاة وأئمة المساجد بينما رفضت الدولة منح العاملين بالجامعات علاوة جهد ٢٥٠ جنيها " " مفيش فايدة وشكرا " "هنلاقيها منين ولا منين إيه الذل ده يارب نروح فين ارمونا فى النيل ارحم من الذل ده مش كفاية مفيش فلوس كمان هتطردونا من الحكومة اللى بناكل منها قرشين ولا بيقضوا ليوم عشرة ....حرام عليكم" "المجلس الموقر رفض قانون الخدمة المدنية وأنا واثق أنه سيوافق فيما بعد على قانون آخر للخدمة المدنية سيكون أسوأ منه وإن غدا لناظره قريب" " العاملين بالدولة أحدث القانون لديهم إحباط من العمل والحياة "

ووردت التعليقات التى تحمل الإشادة والمدح لرافضى القانون من النواب بنسبة (بنسبة ٥,٤%٣٢ تعليقا) حيث ركز معظمها على النواب رافضى القانون ، وعبر القراء عن شكرهم لهؤلاء النواب " شكرا برلمان مصر العظيم وشكرا لرجاله الأبطال الذين أثبتوا بحق أنهم نواب الشعب وأنهم جزءا من هذا الشعب وأنهم مستشعرون لألامه ومحنه"

ومن جانب آخر تضمنت بعض التعليقات التهديد بنتائج سلبية فى حال تطبيق القانون وذلك بنسبة ٢,٣%١٩ تعليقا) مثال " لو حصل وتم تطبيقه على البعض والبعض لا لا أحد يعرف ايه اللى ممكن يحصل وبدل ماكان السبب فى ثورة يناير عز وجمال سيكون السبب الجديد العربى والعجاتى " " إيه يامجلس الوزراء عايزين ٣٥ مليون أسرة موظف تخرج فى الشارع تدافع عن حقه فى عيشة كريمة ويقولوا عيش وكرامة إنسانية .....حسبى الله ونعم الوكيل فيك يا حكومة" " احذروا غضب الغلابة فلن تكون هناك رجعة أخرى "

كما تضمنت بعض التعليقات سرد تجارب شخصية لبعض القراء العاملين بالجهاز الإدارى للدولة بنسبة ٢,٥%١٥) لتقديم صورة واقعية للضرر المادى



والمعنوى الذى يصيبهم من جراء هذا القانون سواء من جانب الأجور والعلاوات أو الترقيات والإجازات والمعاشات وغير ذلك مثال "أنا مرتبى كله ١٤٠٠ جنيها ومتعين منذ ١٥ سنة واليوم الحكومة والإعلام زعلانين إن قانون السخرة المدنية اترفض حرام عيكم ارحمونا مرتبى زاد ٣٠ جنيها مع أن يوجد موظفين فى الدولة مرتباتهم زادت آلاف الجنيهات كفاية ظلم" " أنا انفصلت من عملى بسبب هذا القانون فى شهر مايو ٢٠١٥ بحجة تأخرى فى تجديد إجازتى"

## - سمات القوى الفاعلة فى خطاب تعليقات القراء حول قانون الخدمة المدنية

### جدول (٥)

#### سمات القوى الفاعلة فى خطاب تعليقات القراء على القصص الخبرية حول قانون الخدمة المدنية فى موقع اليوم السابع خلال فترة الدراسة

المجموع		سلبية		إيجابية		سمات القوى الفاعلة
%	ك	%	ك	%	ك	
١٠٠	٢٣٢	٩٨,٢	٢٢٨	١,٨	٤	الحكومة
١٠٠	٣٤	١٠٠	٣٤	-	-	النواب مؤيدى القانون
١٠٠	٥٢	٤٠,٤	٢١	٥٩,٦	٣١	النواب معارضى القانون
١٠٠	٣١٨	٨٩	٢٨٣	١١	٣٥	الإجمالى

أجرت الباحثة فى إطار التحليل الكيفى لتعليقات قراء موقع اليوم السابع رسدا وتحليلا لطبيعة القوى الفاعلة الأكثر بروزا فى خطاب تعليقات القراء ، وقد أسفر التحليل عن الحضور الواضح لقوتين فاعلتين فى الجدل بشأن القانون هما الحكومة ومجلس النواب فقد حظيت التعليقات بحضور واضح لهاتين القوتين ، وقد عبر القراء عن تصوراتهم نحو الحكومة من خلال التعليقات عبر مسميات مختلفة سواء الحكومة أو الوزراء / وزير التخطيط / وزير المالية / وزير الدولة لشئون مجلس النواب. أما مجلس النواب فقد تركزت التعليقات حول نوعين من النواب أحدهما المعارض للقانون والآخر المؤيد والداعم للقانون .

وقد أسفر التحليل عن كثافة فى طرح الأدوار والتصورات السلبية للحكومة وذلك بنسبة ٩٨,٢% من جملة التصورات المقدمة للحكومة ، كما تركزت الصفات والأدوار السلبية على أعضاء مجلس النواب مؤيدى القانون بنسبة ١٠٠% ، أما النواب رافضو القانون فارتفعت نسبة الصفات الإيجابية لهم ٥٩,٦% بينما كانت نسبة الصفات السلبية لهم ٤٠,٤% من جملة التصورات المقدمة لهم فى خطاب تعليقات القراء .

وقد عكست النقاشات والمداومات حول القانون حالة من الاحتقان والرفض والتذمر لدى القراء بشأن القانون حيث غلبت السمات والأدوار السلبية على خطاب تعليقات القراء .

### الحكومة :

جاء التصور الخاص بالحكومة من خلال ٢٣٢ صفة ودورا ، وتمثلت الحكومة كقوة فاعلة فيما يتعلق بالقانون فى عدة قوى هى ( الحكومة – رئيس الوزراء – وزير التخطيط – وزير المالية – وزير الدولة لشئون مجلس النواب ) وتم تقديم تلك القوى فى تصور تسوده السلبية بنسبة ٩٨,٢% باستثناء ١,٨% تصورات إيجابية تمثلت فى سمو الهدف الذى تسعى إليه الحكومة والذى يشير إلى سعيها لإصلاح الجهاز الإدارى للدولة وللتوفير من موازنة الدولة .

وجاءت الصفات والأدوار السلبية لتشير إلى دور الحكومة فى العمل ضد مصالح المواطن الفقير والطبقات الكادحة " أتمنى أن تفكر الحكومة فى سد عجز الموازنة بعيدا عن الغلابة " لن يكون هناك إصلاح على جثث الناس ياظلمة " " مؤامرات الحكومة والوزارات ضد مصالح الشعب الفقير الذى ينام أحيانا بدون عشاء وهاهى حكومة مصرية تتآمر على مصالح الشعب " " أخطأت الحكومة عندما تخيلت أنها غير قادرة على قهر الموظف فوضعت نفسها فى مأزق وفقدت مصداقية المواطن الذى وقف بجانبها فى محنة الثورة لأنها ضربت بمصالحه عرض الحائط وتركت الفئات الأخرى " " الحكومة لايهمها الشعب ومصالحه وتتحايل على نواب الشعب لتمير القانون وتقول أنها أجرت حوارا مجتمعيا ولكن الحقيقة أنها أجرت حوارا كيف تكسب من الشعب " وقد كانت أكثر التصورات السلبية موجهة إلى وزير التخطيط فوصف بأنه " وضع البلد فى هذا المأزق " وطالب المعلقون بمحاسبة

المسئول عن ذلك "كل مسئول يحلم بقانون يصحى الصبح يطبقه على الشعب وبعدها يلغيه من غير محاسبة" .

### مجلس النواب :

جاءت التصورات الخاصة بأعضاء مجلس النواب من خلال ٨٦ صفة ودورا وقد تفاوتت تلك التصورات وفقا للموقف من القانون حيث سادت التصورات السلبية للنواب مؤيدى القانون بنسبة ١٠٠% من جملة التصورات المقدمة فى التعليقات حول النواب مؤيدى القانون (٣٤ صفة ودورا) ، ومن أمثلة هذه التصورات السلبية " نواب المصالح اجتمعوا على نهب مصر والعبث برغبات الشعب أنتم جئتم بإرادة الشارع والشارع يقولك ارفض نفذ نبض الشارع وبدلا من أن تمثلونا بتمثلوا علينا " "هل الشعب انتخبكم لتمرير قوانين الحكومة الفاشلة، إن معظم الهيئات الحكومية رفضت هذا القانون الجائر وأنتم تحشدون لتمريره هل الشعب انتخبكم لتكونوا رقيب على الحكومة أم لتأييدها فيما يرفضه الشعب " " اللى صوت عليه بالموافقة فى مجلس الشعب لا يستحق أصوات دائرته لأنه يقول نعم للظلم"

ومن الجانب الآخر تفاوتت التصورات المقدمة للنواب معارضى القانون حيث بلغت نسبة التصورات الإيجابية لهم ٥٩,٦% (٣١ صفة ودورا) فى حين كانت السمات السلبية لهم ٤٠,٤% من جملة التصورات المقدمة عن النواب معارضى القانون .

ومن أمثلة التصورات الإيجابية للنواب معارضى القانون فقد تعددت التعليقات التى تشيد بأداء أعضاء مجلس النواب وتعبر عن الشكر والامتنان للنواب وتصفهم بأنهم يشعرون بمعاناة المواطن المصرى البسيط " أشكر فرسان مصر الأبطال الذين يشعرون بالآلام ومعاناة شعبهم والذين أثبتوا فعلا أنهم جزء من هذا الشعب العظيم ، شكرا لكل من صوت ورفض هذا القرار الظالم لملايين من المصريين ، شكرا لمجلس نواب ثورتنا العظيمة قد أثبتوا رفضهم لهذا القانون الظالم أنهم فعلا يشعرون بنبض الشارع " " شكرا لكل أعضاء مجلس النواب الشرفاء الذين حافظوا على الأمانة التى أعطاهم لهم الشعب فحافظوا عليها وقاموا برفض قانون ظالم أضر بالموظفين لذا أطالبهم باستكمال مسيرة العطاء والأمانة وتوضيح مساوىء هذا القانون " " النائب اللى حاسس بظروف البلد هو الأقرب لقلوب الشعب خاصة الفقراء الموظفين الغلابة".

ومن الجانب الآخر وردت بعض التصورات السلبية للنواب رافضى القانون من قبل القراء مؤيدى القانون والذين يرون فيه سبيلا لإصلاح الجهاز الإدارى للدولة " هم يداهنون الشعب بما يورده إلى المهالك وإن كان لا يعرفون أننا أمة مريضة تحتاج لجرافات عديدة مؤلمة " " المجلس يرفض القانون معناه محلك سر ، نواب المجلس يداهنون الموظفين على حساب مصلحة الدولة هذا مجلس ما يطلبه المستمعون وليس مجلس نواب دولة ترغب فى التقدم....أيها النواب المحترمون ضعوا مصلحة كل الشعب وليس فقط فئة واحدة "

" النية مبيتة عند نواب شراء الأصوات برفض القانون حتى قبل قراءة مواده " " أغلب النواب ليسوا أهل للتشريع أو الرقابة أو العمل لصالح الشعب والوطن نائب استغل عوز وفقر الشعب والناخبين واشترى أصواتهم بماله فماذا تنتظر منه " " هل النواب المحترمون غير مدركين سوء الأداء الحكومى؟ " " مجلس مش فاهم حاجة ربط العمل بالإنتاج مش عاجبه لك الله يا مصر "

## - الحجج والمبررات التى وردت فى التعليقات حول القانون

### جدول (٦)

يوضح الحجج والمبررات التى ساقها القراء فى تعليقاتهم فى النقاش حول القانون

الحجج والمبررات فى التعليقات	ك	%
<b>تعليقات تتضمن حجج</b>		
أ- مبررات رفض القانون	٣٨٢	٦٤,٢
ب- مبررات تأييد القانون	٣٣	٥,٥
<b>تعليقات لا تتضمن حججا</b>	١٨٠	٣٠,٣
<b>الإجمالى</b>	٥٩٥	١٠٠

كشف التحليل عن اهتمام خطاب التعليقات تجاه قانون الخدمة المدنية بالاستناد إلى حجج وبراهين للتأكيد على صحة وجهات النظر التى يتبنونها تجاه القانون حيث بلغت نسبة تلك التعليقات ٦٩,٧% فى مقابل ٣٠,٣% للتعليقات التى لا تستند إلى حجج وأدلة وبراهين، الأمر الذى يشير إلى اهتمام القراء بطرح مبررات لتدعيم وجهات نظرهم حول القانون.

تشير تلك النتائج إلى أن تعليقات القراء أتاحت مجالاً عاماً لمناقشة القانون ويسرت للقراء التعبير عن آرائهم المختلفة ، واهتم القراء بطرح خطاب مبرر بأدلة إقناعية بهدف إقناع الآخرين بصحة طرحهم بشأن القانون سواء تأييداً أو رفضاً ، واستطاعت تعليقات القراء موضع البحث أن تعمل كساحة للنقاش والتداول النقدي حيث أتاحت الفرصة للجميع للمشاركة في النقاش وإبداء الرأي مما ساهم في عكس وجهات النظر المختلفة.

وقد جاءت في مقدمة الحجج التي تم توظيفها كمبرر لرفض القانون "عدم العدالة" حيث توجد جهات خاضعة للقانون وأخرى مستثناة وذلك بنسبة ٣٠% من إجمالي التعليقات محل الدراسة (١٧٨ تعليقا) وقد عبر العديد من التعليقات حول ذلك ومنها "عدم المساواة حيث يطبق على نسبة ٥% فقط من المصالح والهيئات، ويزيد الحقد والغلبان داخل نفوس الموظفين الذين ينطبق عليهم القانون.... نجد جميع من لا ينطبق عليه القانون يزداد ثراء" "حرام عليكم استمرار هذا القانون لكي يذبح جميع الموظفين الغلبة" "هتروحو من ربنا فين فين العدل" "يعنى هو الموظف الغلبان هو سبب الفساد فى البلد وفيه باقى قطاعات الدولة ولا انتوا سايبين الحرامية الكبار والفلوس المنهوبة والمسروقة ومتشترين على الموظف الغلبان"

"اعمل قانون يتم تطبيقه على الرئيس والوزير والفقير والموظف الفقير ساعتها عمر ما فى حد هيحس بالظلم طالما القانون يطبق على الجميع " " إذا كان قانون الخدمة المدنية يحقق الإصلاح ويقضى على الفساد كما يقولون فلماذا لا يطبق على كل الوزارات حيث أنه يطبق على ٨ وزارات فقط ، وللعلم فإنه من المضحك حقا أن العاملين بوزارة التخطيط أنفسهم اعترضوا على القانون فتم استثنائهم " "القوانين تطبق على فقراء الموظفين وأقلهم مناصب ولا يطبق إلا على الوزارات المتدنية " " سيطر الفقير فقيرا والغنى غنى طالما أن هناك مسئولين لا ضمير عندهم لصالح الأغنياء فقط " " قانون الغلبة بالضبط كده زى قطر الغلبة يقف يمشى يتعطل يتأخر يتحرق باللى فيه مش مهم لكن قطر الكبار لو اتعطل دقيقتين الدنيا تتقلب "

كما أشار ٩,٧% من التعليقات رفضهم للقانون نظرا لتجاهله الوضع الاقتصادي الذى يعيش فيه الموظف المصرى (٥٨ تعليقا) "مش مهم الشعب الغلبان عاوزين الشعب يمد يده علشان ياكل أولاده وسط الظروف حسبى الله ونعم الوكيل"

"أرفض قانون الخدمة المدنية من أجل عدم تجويع أولادنا فى ظل فرض ضرائب كثيرة وارتفاع الأسعار".

وتركزت أبرز الأسباب والمبررات التى أوردها قراء موقع اليوم السابع حول الجوانب المادية المتعلقة بسلبيات تطبيق القانون على العاملين بعضها تمثل فى الأجور والعلاوات والحوافز (٩,٢% ٥٥ تعليقا) وبعضها يتعلق بالتسوية الوظيفية (٥,٥% ٣٢ تعليقا) ومن أمثلة هذه التعليقات " حرام عليكم التسوية الوظيفية لمن درس أغلق الأبواب فى وجهه" " ألم يظلمنى القانون حين وقف مرتبى عند ٢٣١١ جنيها فقط بعد ٣٠ سنة عمل بالحكومة. كما تضمنت التعليقات مبررات تتعلق بالمعاشات ومكافأة نهاية الخدمة ومقابل رصيد الإجازات ( بنسبة ٤% ٢٤ تعليقا) هذا فضلا عن نقد قواعد التقييم التى تضمنها القانون (١,٧% ١٠ تعليقات) وقواعد التعيين (بنسبة ١,٥%) ومن أمثلة التعليقات التى تضمنت حججا ومبررات وراء رفض القانون تزايد سلطة المديرين مما يتيح المجال للرشوة والفساد " القانون به أخطاء عديدة منها أنه يضع ديكتاتوراً فى كل مصلحة ، يفتح باب الرشوة والهدايا والمجاملات".

ومن جانب آخر تضمن خطاب التعليقات المؤيدة للقانون العديد من الحجج التى تدعم هذا الرأى ومنها " القانون تصدى للترقيات بعد ١٠ و ١٤ سنة وجعل الترقية كل ثلاث سنوات ، عالج مشكلة الأجر الأساسى الذى كان لا يتحرك إلا بمقدار ٢ أو ٣% كل سنة كعلاوة دورية ، القانون رفع الأجر الأساسى الذى يحسب عليه المعاش من ٢٠% بالقانون ٤٧ إلى ٨٠%، القانون قضى على مشكل كله محصل بعضه اللى يشتغل ياخذ زى اللى ميشتغلش".

### مناقشة النتائج :

- تشير النتائج إلى أن التعليقات على القصص الخبرية المتعلقة بقانون الخدمة المدنية فى موقع اليوم السابع عبرت عن فكرة المناقشات التداولية عبر الانترنت وتوافرت فيها عدة مقومات منها تعدد المشاركين وتفاعلهم سواء مع القراء الآخرين او مع المحرر وانخرطهم فى الطرح والنقاش ، ووجود فرص أوسع لتنوع الرؤى المطروحة وتوافر نمط من الحجج يرشد ويبرر المقولات المقدمة من أطراف النقاش .

- أظهرت النتائج تنوع الأخبار المنشورة على موقع اليوم السابع حول قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ وجاء فى مقدمتها الأخبار الخاصة بموقف مجلس النواب من القانون ثم الأخبار التى تتناول تداعيات رفض القانون ، ثم فى المرتبة الثالثة الأخبار حول تعديلات القانون ، ثم الأخبار حول موقف الحكومة تجاه القانون ، ثم الأخبار حول تداعيات الموافقة على القانون ، ثم الأخبار المتعلقة بموقف الأحزاب السياسية من القانون.
- فيما يتعلق بكثافة التعليقات على الأخبار حول القانون ، كان أكبر عدد من التعليقات على الأخبار الخاصة بموقف المجلس من القانون وردود أفعال الحكومة تجاه القانون سواء قبل عرضه على المجلس أو بعد رفضه من المجلس أو حول سريانه من عدمه على العاملين بالحكومة أو الأخبار المتعلقة بتعديلات القانون ، الأمر الذى يعنى اهتمام قراء الموقع بطرح وجهات نظرهم ومناقشة سلبيات وإيجابيات القانون وتدابيره على الأوضاع الوظيفية والمالية للعاملين بالجهاز الإدارى وكذلك على إصلاح منظومة الجهاز الحكومى بوجه عام ، الأمر الذى يبرز أهمية التعليقات كأحد وسائل تعبير القراء عن آرائهم ومحاولتهم التأثير فى صانع القرار .
- أظهرت النتائج غلبة التعليقات متوسطة الطول مما يشير إلى اهتمام القراء بتقديم آرائهم وتبريرها ، مما أسفر عن حالة من النقاش لاسيما وأن القانون يمثل أهمية كبيرة للقراء لاسيما العاملين بالجهاز الإدارى ويمس أوضاعهم الوظيفية ، واتفقت النتائج فى ذلك مع ما توصلت إليه دراسة هشام عطية ٢٠١٠ مما يشير إلى اهتمام القراء بشرح وتفسير وجهات نظرهم فى النقاش حول القانون .
- كشف التحليل عن تنوع مواقف أصحاب التعليقات تجاه القانون وإن كان الاتجاه السائد الذى برز من خلال التحليل كان الاتجاه المعارض للقانون والمهاجم لوضعيته ومؤيديه ، وفى الوقت ذاته أتيحت الفرصة من خلال التعليقات لأصحاب الاتجاه المؤيد للقانون لإبراز وجهة نظرهم والدفاع عنها وكذلك التعليقات المحايدة التى لا تتبنى توجها معينا الأمر الذى خلق ساحة للتشاور حول القانون بين قراء اليوم السابع.

- تنوعت سمات بنية خطاب تعليقات القراء حول القانون ، جاء فى المرتبة الأولى التعليقات التى تنسم بالهجوم حيث كانت فى معظمها توجه هجومها إلى واضعى القانون من أعضاء الحكومة ثم الهجوم على أعضاء مجلس النواب الذين يختلف اتجاههم مع اتجاه صاحب التعليق نحو القانون ، ثم فى المرتبة الثانية وردت التعليقات التى تعرض للرأى المعارض للقانون ، ثم وردت التعليقات التى تتضمن اقتراحات لتعديل القانون أو للخروج من الأزمة ، مما يشير إلى شعور القراء بفاعلية دورهم فى حل الأزمة بما يتيح إصلاح منظومة العمل الإدارى وفى الوقت ذاته عدم إلحاق الضرر بالعاملين . ثم وردت التعليقات التى تحمل طابع السخرية سواء من الأوضاع الاقتصادية السيئة التى يعانى منها الموظف ، أو من عدم تطبيق القانون على بعض الجهات أو السخرية من بعض أعضاء مجلس النواب ، ثم وردت التعليقات التى تتضمن شعورا بالإحباط من جراء ما قد يصيب الموظفين من ضرر نتيجة تطبيق القانون ، ثم التعليقات التى تعرض للرأى المؤيد للقانون والذى يرى فيه إصلاحا لسلبيات الجهاز الإدارى للدولة .

- اهتم القراء بالتفاعل مع الأخبار المنشورة حول قانون الخدمة المدنية وظهر ذلك من خلال توجيه تعليقاتهم لمصدر الخبر أو القوة الفاعلة به ، كما ظهر التفاعل جليا بين القراء فى تعليقاتهم والرد على بعضهم البعض سواء بالتأييد أو المعارضة مما ساعد على خلق ساحة للتشاور حول القانون بمختلف جوانبه ، حيث مثلت التشاورات حول القانون مجالا عاما تتنوع فيه الآراء ووجهات النظر ويحرص أصحاب كل اتجاه على عرض وجهة نظره ويدعمها بأدلة وبراهين لإقناع الآخرين بصحتها . كما أظهرت النتائج تأثير التعليقات الأولى على تعليقات القراء الآخرين وعلى حالة النقاش حول القانون ، كما كان للقوة الفاعلة فى الخبر تأثيرها فى مدى التفاعل بين القراء وهو ما يتفق مع دراسات Koteyko 2013 ، وهند بشندى ٢٠١٢ ، وسحر عبد الغنى ٢٠١٤ ، وسماح الشهاوى ٢٠١٢ .

- تشير النتائج إلى اهتمام العديد من التعليقات بالاستناد للحجج والبراهين للدفاع عن وجهة نظرهم سواء لتأييد القانون أو لمعارضته ، حيث كانت أبرز المبررات وراء تأييد القانون أنه عالج مشكلة الأجر الأساسى ورفعته، كما رفع الأجر الذى يحسب وفقا له المعاش ، وربط الأجر بالإنتاج . فى حين كانت أبرز المبررات وراء رفض القانون تتمثل فى عدم العدالة ووجود جهات مستثناة من القانون ،



وتجاهل الوضع الاقتصادي الذى يعانى منه الموظف ، والجوانب المادية التى ينطوى عليها والتسويات الوظيفية والمعاشات وقواعد التقييم للعاملين .وقد اختلفت الدراسة فى ذلك مع دراسة هند بشندى التى أظهرت عدم استخدام الحجج فى التعليقات والاكتفاء بسرد وجهات النظر فقط ويفسر ذلك فى ضوء طبيعة القضية محل البحث فى الدراسة الراهنة والمتعلقة بقانون الخدمة المدنية وهى قضية تمس مصالح المواطنين وأوضاعهم الوظيفية والمادية -وليست قضية عامة مجردة - ومن ثم يستطيع القارىء سرد وجهة نظره وتدعيمها بحجج وأدلة يبرز من خلالها صحة طرحه .

- كشفت النتائج عن بروز قوتين فاعلتين رئيسيتين فى خطاب تعليقات قراء موقع اليوم السابع بشأن قانون الخدمة المدنية هما الحكومة ومجلس النواب ، وقد غلبت التصورات السلبية على الصفات والأدوار المنسوبة للحكومة (بنسبة ٩٨,٢%) سواء للحكومة بصفة عامة أو الوزراء المعنيين بالقانون كوزير التخطيط أو وزير المالية أو وزير الدولة لشئون مجلس النواب ، ومن جانب آخر تنوعت طبيعة الصفات المنسوبة للنواب بين الإيجابية والسلبية ففى حين كانت جميع الصفات والأدوار المنسوبة للنواب مؤيدى القانون سلبية - تنوعت الصفات الواردة حول النواب معارضى القانون بين الصفات الإيجابية (٥٩,٦%) والسلبية (٤٠,٤%) .

- فيما يتعلق بتصوير خطاب التعليقات لمنتجيه ذاتهم عبر مفردتى المواطن / الموظف تبين من النتائج سيادة تصورات تنسم بالفقر والمعاناة والضعف وتردى الأحوال المعيشية وكان الملمح الأول فى التعليقات التى تعبر عن رفض القانون يتمثل فى سوء الأحوال الاقتصادية والشعور بالظلم وعدم العدالة الاجتماعية وتعكس التعليقات شعور القراء بوجود حالة من الانفصال بين الواقع الذى يعيشه المواطن البسيط وبين تصورات الحكومة عن هذا الواقع ، ومن جانب آخر اتسمت التصورات المقدمة حول الموظف فى خطاب تعليقات مؤيدى القانون بالسلبية والتراخى وسوء الأداء والفساد وهى فى الغالب آراء لمواطنين يعانون من سوء الأداء الحكومى ومن ثم يؤيدون القانون لما ينطوى عليه من مواد تهدف لإصلاح منظومة العمل الحكومى.

- كشفت النتائج عن الحاجة الشديدة للحوار المجتمعي والتشاور والنقاش الديمقراطي في المجتمع قبل إقرار أى قانون يمس الحياة اليومية للمواطنين ، وأهمية دور الإعلام كمنتدى وساحة للنقاش والتشاور تتاح فيها الفرصة للتعبير عن كافة الآراء .

- أظهرت النتائج أن التعليقات اتسم بعضها بالحدة في النقد والمعارضة كآلية تعبير عن الاحتجاج والرفض لهذا القانون وما ينطوى عليه من سلبيات تؤثر على أوضاع العاملين الوظيفية والمادية ، كما أظهرت التعليقات مؤشرات حول إدراك المعلقين لوجود فجوة واسعة بين أوضاعهم الاقتصادية وبين نخبة السلطة التنفيذية.

### مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نظرية المجال العام :

- تشير نتائج الدراسة إلى أن تعليقات قراء اليوم السابع حول قانون الخدمة المدنية مثلت ساحة للنقاش والتداول النقدي ، حيث أتاحت فرصا متساوية للجميع للمشاركة في النقاش دون استبعاد آراء أو وجهات نظر معينة ، فقد ظهرت من خلال التعليقات عدة مواقف تجاه القانون عبرت عن الاتجاهات المعارضة والمؤيدة له مما يسفر عن تنوع في وجهات النظر المقدمة حول القانون ومناقشة ما ينطوى عليه من سلبيات وإيجابيات ، واتفقت مع ما توصلت إليه دراسة Monosevitch & Walker 2009 التي أشارت إلى أن التعليقات عكست عملية التشاور وساهمت في خلق حالة من النقاش العام من خلال إعلان اتجاه معين من القضية وتقديم مبررات لذلك الاتجاه .

- كما أسفرت نتائج التحليل عن توافر شروط المجال العام من خلال تعليقات القراء، كما ظهرت خصائص المجال العام حيث حرص عدد كبير من التعليقات على طرح خطاب مبرر بأدلة إقناعية مدعمة بحجج وبراهين مما يشير إلى أن معظم النقاشات داخل خطاب التعليقات عبرت عن حالة المداولات والنقاشات الرشيدة . وقد يفسر ذلك في ضوء القضية محل الدراسة والتي تتسم بكونها ملموسة وتمس بشكل مباشر الحياة اليومية للمواطن مما يسفر عن وعى واضح بمختلف جوانبها ويكون أكثر قدرة على النقاش والجدل النقدي حولها عبر المجال العام .

## هوامش الدراسة :

- 1- Lee, E. - J., & Jang, Y. J., What do Other's Reactions to News on Internet Portal Sites Tell Us? Effects of Presentation Format and readers' Need For Cognition on Reality Perception, *Communication Research*, vol.37, 2010, pp.825-846.
- 2- Toepfl, F. & Piwoni, E, Public Sphere in Interaction : Comment Sections of News Websites as counter public Spaces, *Journal of Communication*, vol. 65, 2015, pp.465-488.
- 3- Ruiz, C. et al., Public Sphere 2.0? The Democratic Qualities of Citizen Debates in online Newspapers, *The International Journal of Press/Politics*, vol.16, 2011, pp.463-487.
- 4- Lee, Eun-Ju., That's Not the Way It Is: How User-Generated Comments on the News Affected Perceived Media Bias, *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol.18, 2012, pp.32-45
- ٥- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون ٨ نوفمبر ٢٠١٥ ، ونشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر يوم الخميس ١٨ فبراير ٢٠١٦ قرار رئيس مجلس النواب بعدم إقرار القرار بقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الخدمة المدنية مع اعتماد نفاذه في الفترة من تاريخ صدوره في ١٢ مارس ٢٠١٥ إلى ٢٠ يناير ٢٠١٦ وما يترتب على ذلك من آثار
- ٦- لمزيد من التفاصيل حول مواد القانون انظر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الخدمة المدنية [www.ad.gov.eg/ar/staticpapers.aspx?\\_id=3013](http://www.ad.gov.eg/ar/staticpapers.aspx?_id=3013)
- 7- Henrich, N. & Holmes, B, Web News Readers' Comments: Towards Developing a Methodology for Using Online comments in Social Inquiry, *Journal of Mediated Communication Studies* ,vol.5 no.1, 3013, pp.1-40
- 8- Maia, Rousiley C. M, & Rezeende , Thaianie A. S., Respect and Disrespect in Deliberation Across the Networked Media Environment :Examining Multiple Paths of Political Talk ,*Journal of Computer – Mediated Communication*, vol.21, 2016, pp.121-139
- 9- Coe, Kevin, Online and Uncivil ?Patterns and Determinants of Incivility in Newspaper Website Comments, *Journal of Communication*, vol.64, 2014, pp.658-679

- 
- 10- Stroud, Natalie J., Changing Deliberation Norms on News Organizations, Facebook Sites, Journal of Computer-Mediated Communication, vol.20, 2015, pp.188-203
- 11- Hsueh, Mark et al., “Leave Your Comment Below: Can Biased Online Comments Influence Our Own Prejudicial Attitudes and Behaviors? ”, Human Communication Research, vol. 41, 2015, pp.557-576.
- 12- Ziegele, Marc et al., What Creates Interactivity in Online News Discussions? An Exploratory Analysis of Discussion Factors in User Comments on News Items, Journal of Communication, vol. 64, 2014, pp.1111-1138
- 13- Weber, P. , Discussions in the Comments Section: Factors Influencing participation and interactivity in Online Newspapers’ Reader Comments, New Media & Society, vol.16, 2014, pp.941-957.
- ١٤- سحر عبد الغنى ، سمات خطاب تعليقات قراء الصحف الالكترونية إزاء الأزمات السياسية: دراسة حالة لأزمة فض اعتصامى رابعة والنهضة ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ن يناير- يوليو ٢٠١٤ ، ص ص٤٩٧-٥٦١
- 15- Freelon, D., Discourse Architecture, Ideology, and Democratic Norms in online Political Discussion, New Media & Society, vol. 17, 2015, pp.772-791.
- 16- Koteyko, Nelya, et al., Climate Change and “Climate gate” in online Reader Comments a Mixed Method Study, The Geographical Journal, vol. 169, no. 1, 2013. pp.74-86
- ١٧- سماح الشهاوى ، خصائص خطاب تعليقات القراء أثناء الأزمات السياسية : دراسة حالة على تعليقات القراء بشأن أزمة الإعلان الدستورى الصادر فى نوفمبر ٢٠١٢ ، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال ، جامعة الأهرام الكندية ، العدد الثانى، يوليو-سبتمبر ٢٠١٣ ، ص ص٢١٦-٢٤٢
- 18- Douai, Aziz & Nofal, Hala K., Commenting in the Online Arab Public Sphere ; Debating the Swiss Minarat Ban and ‘Ground Zero Mosque Online, Journal of Computer-Mediated Communication, vol. 17, 2012, pp.266-282

---

١٩- هند محمد بشندى، تعليقات مستخدمى المواقع الإلكترونية الخيرية إزاء الشئون العامة فى مصر  
ك دراسة تحليلية للخطاب واتجاهاته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية  
الإعلام ، ٢٠١٢

20- Lee, Eun-Ju, **op.cit**, pp.32-45

21- Kalifa, Omneya N. ,Reader's Comments on News Presented Over Facebook News Networks: A Discourse Analysis of News about Protest Movements,19th International Conference "Mass Communication and Democracy Culture, Cairo University, faculty of Mass Communication, 23-25 April, 2012, pp.41-67

22 Ruiz ,C.,etal.,**op.cit**,pp.463-487.

٢٣- هشام عطية عبد المقصود ، أطر الأخبار "الأكثر تعليقا" عليها فى مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقتها بتوجيه التفاعلات وبناء مجال النقاش حول مضمونها والقوى الفاعلة بها : دراسة لخطاب تعليقات القراء فى موقع جريدة المصرى اليوم ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الثانى "الإعلام واللغة العربية"، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ٧-٩ مارس ٢٠١٠

24- AlNashami, Eisa et al., Internet Political Discussions in the Arab World: A Look at Online Forums From Kuwait ,Saudi Arabia, Egypt and Jordon ,The International Communication Gazette ,72(8).2010

25- Manosevitch ,Edith & Walker, Dana, Reader Comments to Online Opinion Journalism : A space of Public Deliberation ,Paper Presented for Presentation at the 10th International Symposium on Online Journalism ,Astin,Tx,April17-18 2009

Available at;<http://online.journalism.utexas.edu> 15/3/2015

26- Nan,Zhang etal., Public Deliberation on the Web : Reader 's Comments in the Iraq War Blogosphere "paper Presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebeanda, May 21, 2008

Available at: [http://citation.allacademic.com/meta/p233060\\_index.html](http://citation.allacademic.com/meta/p233060_index.html)  
15L3I2016

٢٧- من أمثلة هذه الدراسات انظر: رباب عبد الرحمن هاشم ، دور القنوات التلفزيونية فى تشكيل صورة جهاز الشرطة لدى الجمهور المصرى بعد ٣٠ يونيو ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد السابع والأربعون ، إبريل -يونيو ٢٠١٤ ، ص ٣١٣-٣٤٦

- هشام عطية ، أنماط اعتماد الجمهور على تغطية الصحف ومواقعها الإلكترونية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١ وعلاقتها بالانتماء السياسى والمشاركة فى التصويت : دراسة ميدانية لعينة من القراء المنتظمين ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، المجلد الحادى عشر، العدد الثانى -ابريل-يوليو ٢٠١٢، ص ص١-٤٥

- أحمد فاروق رضوان ، اعتماد الجمهور المصرى على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع والثلاثون، يناير -مارس ٢٠١٢، ص ص١٢٧-١٨٦

28- Camaj,L.,etal.,Political Discourse on Facebook: A New Public Sphere? Paper Presented at the Annual Meeting of Association For Education in Journalism and Mass Communication ,Boston,Aug.2009 available at <http://www.allacademic.com/7/3/2011>

٢٩- هشام عطية عبد المقصود ، خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشئون العامة فى وسائل الإعلام الجديدة : دراسة تحليلية لخطاب المدونات المصرية ، المؤتمر العلمى الأول : الأسرة والإعلام وتحديات العصر ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٥-١٧ فبراير ٢٠٠٩

٣٠- السيد يس، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية ، القاهرة ، دار نهضة مصر، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

٣١- أرماندو سالفاتورى، المجال العام : الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد ، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٢، ص ٣٠.

32- Evans, Michael Who Wants a Deliberative Public Sphere ?,Sociological Forum,vol.27,no.4,2012,pp.872-895.

33- Douai,A.&Nofal,H.,Commenting in the Online Arab Sphere ,Journal of Computer-Mediated Communication,vol.17,Issue3,2012,pp.266-282

34- Camaj, L. et al., op.cit

35- Manosevith, Edith & Walker, Dana, op.cit.

٣٦- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التشاور السياسى انظر حنان أبو سكين ، دور التشاور السياسى فى تحقيق مدنية الدولة ، مجلة الديمقراطية ، أكتوبر ٢٠١١

37- Hoffman,L.etal.,The Role of Communication in Public Opinion Process , International Journal of Public Opinion Research , vol. 19, no. 3, 2007, pp.287-312.

٣٨- هشام عطية ، ٢٠١٠ مرجع سابق، ص ١٣

- 
- 39- Min, S. J., Online Vs Face to Face Deliberation: Effects on Civic Engagement, Journal of Computer-Mediated Communication, vol.12, 2007, pp.1369-1387.
- 40- Evans, Michael S.,op.cit,pp.872-895
- 41- [www.alex.com/topsites/countries/EG](http://www.alex.com/topsites/countries/EG) 2913L2016